

دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري الجزائري وانعكاسه على المستوى العام
للأسعار خلال الفترة (2010-2020)

An analytical and evaluative study of the structure of the Algerian trade
balance and its reflection on the general level of prices during the period
(2010-2020)

سعاد شعابنية¹، آسيا سعدان²، صليحة عماري³

¹جامعة 8 ماي 1945 –قائمة- (الجزائر)، chaabnia.souad@univ-guelma.dz

²جامعة 8 ماي 1945 –قائمة- (الجزائر)، saadane.assia@univ-guelma.dz

³جامعة 8 ماي 1945 –قائمة- (الجزائر)، amari.saliha@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2022/06/07

تاريخ الاستلام: 2022/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور الميزان التجاري الجزائري، وذلك من خلال تحليل مؤشرات الأساسية والمتمثلة في تطور رصيد الميزان التجاري، وتطور مكوناته الأساسية في جانبي الصادرات والواردات، وانعكاس هذه التطورات على المستوى العام للأسعار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ضعف الاقتصاد الجزائري وتركيزه على قطاع المحروقات جعله عرضة للصدمات الخارجية، هذه الأخيرة التي تنعكس سلبا على مؤشرات خاصة المستوى العام للأسعار. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تشجيع المنتج المحلي وإحلاله محل الواردات وكذا تجنب الإصدار النقدي غير المبرر وعدم الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي، والتوجه نحو البحث عن أساليب ناجعة لدعم الإيرادات وتغطية النفقات المتزايدة.

كلمات مفتاحية: المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، العملة.

تصنيف JEL: E42.. E52 ... F62 ... B17... E4 ... E3

Abstract:

The present study aims at highlighting the development of the Algerian trade balance. It approaches the topic through analysing its main indicators represented in the development of the balance of trade and its basic components at the level of imports and exports and the impact of these developments on the general level of prices.

The study reveals that the shortcoming of the Algerian economy and its dependence on the hydrocarbon sector made it exposed to external shocks. These latter negatively the Algerian economy's indicators, especially the general level of prices.

Keywords: General Price level, trade balance, currency.

Jel Classification Codes : E42. E52 ... F62 ... B17... E4 ... E3

1. مقدمة

ترتبط الرفاهية الاقتصادية للدولة في جزء كبير منها بما تحقّقه من مكاسب على مستوى التجارة الدولية خاصة في جانب الصادرات منها، فكلما كان هذا الجانب أكثر تنوعا وأكثر طلبا كلما أدى إلى تمكين الدولة من تغطية وارداتها وتوفير فوائض إضافية تساهم في بناء الاقتصاد المحلي. وباعتبار أن الجزائر من الاقتصاديات الريعية فهي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن انخفاض سعر البترول الأمر الذي ينعكس سلبا على مؤشرات الميزان التجاري بصفة خاصة وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة بصفة عامة، وقد أدركت السلطات الجزائرية أهمية التجارة في بناء اقتصاد الدولة فاتبعت عدة سياسات تجارية بدءا بالاحتكار ووصولاً إلى التحرير، إلى جانب جملة من الإصلاحات التي تدعم جانب التجارة الخارجية والمتمثلة في تشجيع ودعم المؤسسات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات للمساهمة في احلال الواردات وتوفير فوائض يمكن الاستفادة منها في جانب التصدير، غير أن كل هذه المحاولات لم تحقق النتائج المطلوبة نظرا لتباطؤ وتيرة الإنعاش الاقتصادي نتيجة لانخفاض أسعار البترول منذ 2014 وأصبح بذلك الميزان التجاري في جانب الواردات قناة أساسية للتأثر بارتفاع مستويات أسعار السلع في الأسواق العالمية. انطلاقا مما سبق: كيف انعكست العجوزات التي شهدتها الميزان التجاري في الجزائر على المستوى العام للأسعار؟

وكإجابة مبدئية عن هذا الاشكال تمت صياغة الفرضية التالية:

- يتأثر المستوى العام للأسعار في الجزائر ارتفاعا نتيجة ازدياد حجم الواردات عن حجم الصادرات.
 - أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تغطية عدة نقاط أهمها:
 - الكشف عن واقع تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر ومسببات ارتفاعه.
 - تحليل تطور الصادرات والواردات خاصة من جانب هيكله السلع.
 - عرض الاجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة للتخفيض من قيمة الواردات.
 - تحليل العلاقة التي تربط رصيد الميزان التجاري بتطور المستوى العام للأسعار.
- منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات ومن ثمة تحليلها.

ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تقسيمها إلى 3 محاور يتم تناولها فيما يلي:

2. تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

تهدف السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 الى تحقيق استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك.

1.2. مفهوم المستوى العام للأسعار: يعرف المستوى العام للأسعار بأنه عبارة عن ملخص التغيير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع خلال فترة أو فترات مختلفة، بالقياس الى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة تتخذ أساسا للمقارنة، ويطلق عليها فترة الأساس (أسامة كامل، عبد الغني حامد، 2006، صفحة 195). ويقاس المستوى العام للأسعار بمتوسط سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما، وهو متوسط بين أسعار المستهلك والمنتج (عبد اللطيف مصبطفى، محمد زرقون، عبد القادر مراد، 2014، صفحة 58). ولابد من اختيار السلع وكمياتها، نوعية أسعارها والفترة الزمنية وسنة الأساس عند حساب المستوى العام للأسعار (بوفاسة، 2018، صفحة 222)

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين واحدا من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس التضخم في دول العالم، حيث يقيس المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية التي يقوم المستهلكون باستهلاكها خلال فترة زمنية محددة من خلال عمليات البيع بالتجزئة. أما الهدف من وراء احتسابه فيتمثل في رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب عليها من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات، ويحسب مؤشر أسعار المستهلكين كالاتي (رانيا الشيخ طه، 2021، صفحة 15، 16):

مؤشر أسعار المستهلك = (سعر سلة السلع والخدمات / سعر سلة سنة الأساس)

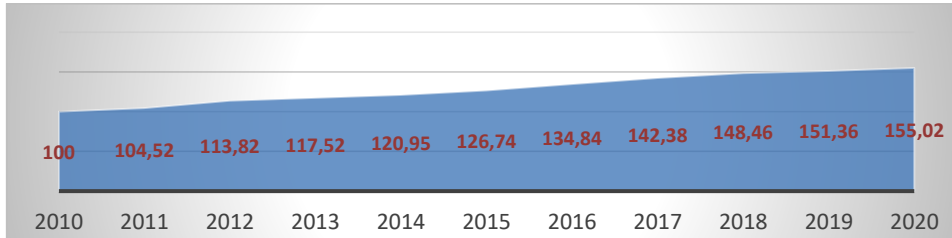
أما الرقم القياسي لأسعار الجملة فلا تختلف طريقة قياسه عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقاس من خلال صيغة لاسبير (هدى هذباء يونسى، ماجدة مدوخ، 2019، صفحة 341).

2.2. أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

نصت المادة 35 التي جاءت بالأمر رقم 04/10 على أن: " مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي

والمالي⁶ (الأمر رقم 10-04، الصادر في 16 أوت 2010). وفيما يلي ندرج شكلا توضيحيا لتطور المستوى العام للأسعار (م ع أ) في الجزائر:

الشكل 1: تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.



المصدر: من اعداد الباحثات اعتمادا على:

[https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL?locations=DZ,](https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL?locations=DZ)
consulté le 12-01-2022

من الشكل أعلاه نلاحظ أنّ المستوى العام للأسعار شهد ارتفاعا واضحا ومستمرًا خلال الفترة المعنية بالدراسة، حيث انتقل من 104.52٪ سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 الى 155.02٪ سنة 2020 مقارنة بنفس سنة الأساس.

أما عن الأسباب التي ساهمت في رفع المستوى العام للأسعار فيمكن تلخيص أهمها في
(<https://www.echoroukonline.com/>) :

- التوسع في الإصدار النقدي: وذلك بسبب استمرارية عجز الموازنة العامة في ظل انهيار سعر النفط منذ سنة 2014، حيث توجهت الدولة الى اتباع سياسة تشفوية من خلال الرفع من مستويات الضريبة، وكذا رفع أسعار الوقود والكهرباء ومنع استيراد قائمة من المواد من الخارج، وما صاحب ذلك من ردود فعل سلبية من قبل مختلف الاعوان الاقتصادية، وقد تم طرح فكرة التمويل غير التقليدي كبديل تمويلي الزامي لمواجهة المشاكل التي تتخبط فيها البلاد.

وعليه تمّ اصدار القانون 10/17 المعدّل للمادة 45 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والذي يمنح بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات شراء سندات الخزينة العمومية بشكل مباشر (القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017) .

ولقد بدأ بنك الجزائر بتطبيق هذه الآلية في أكتوبر 2017، حيث بلغت المبالغ المخصصة للتمويل غير التقليدي 2185 مليار دينار منها 1615 مليار دينار لتمويل كل من الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار والباقي خصص لتمويل الميزانية العمومية، وفي جانفي 2018

ارتفع الى 3585 مليار دينار ثم ارتفع مرة أخرى في سبتمبر ونوفمبر الى 4005 مليار دينار و5200 مليار دينار على التوالي، وبذلك فان قيمة المبالغ المخصصة للتمويل غير التقليدي تمثل 46.4% في سنة 2017 من الإيرادات العادية لسنة 2016 والتي بلغت 3329.031 مليار دينار، أما مبالغ التمويل غير التقليدي لسنة 2018 أصبحت تمثل 77% من الإيرادات العادية لسنة 2017 والمقدرة بـ 3920.898 مليار دينار (هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، 2019، صفحة 349،348) لقد انتقلت نسبة التمويل غير التقليدي الى الناتج الداخلي الخام لسنة 2017 من 19.7 % الى حوالي 28% سنة 2018، (<https://www.tsa-algerie.com/ar>) وفي 23 جوان 2019 أعلن عن تخلي الجزائر نهائيا على التمويل غير التقليدي بعد أن تم اتخاذ التدابير الكفيلة بذلك، وحسب بيانات وزارة المالية، فقد تم ضخ 3.114 تريليون دينار في الاقتصاد الجزائري (26.39 مليار دولار)، والبقية طُبعت ولم يتم استعمالها بعد (<https://www.alquds.co.uk/>).

إنّ القيام بإصدار نقدي جديد سيؤدي الى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية، ومنه سيزداد الطلب على السلع مما يؤدي الى تضخم أسعار هذه الأخيرة، وبالتالي انهيار قيمة العملة وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري حاليا مما ستنج أزمة لدى الأفراد فكمية كبيرة من النقود لا توفر الا كمية قليلة من السلع والبضائع، ثم تنتقل الأزمة الى المؤسسات بسبب التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور مما يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة وتنتقل الأزمة من اقتصادية الى اجتماعية (نسيب أنفال، 2019، صفحة 24)، كما أنّ استخدام آلية التمويل غير التقليدي سيعزز من استمرار تراجع قيمة الدينار، وما سيخلفه ذلك من تدهور بالقدرة الشرائية للمواطن.

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

الجدول 2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 (الوحدة: مليار دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ك.ن (M2)	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.5	14974.6	16636.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2014 و2018، ص 163، من الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الكتلة النقدية عرفت ارتفاعا الفترة 2010-2018، لكن بفعل تراجع أسعار البترول سنة 2014، عرفت الكتلة النقدية نوع من الاستقرار خلال 2015 و2016، أما في سنوات 2017 و2018 فقد ارتفعت نتيجة سياسة التمويل غير التقليدي التي انتهجتها الحكومة.

- **زيادة النفقات العامة:** عرفت النفقات العامة في الجزائر ارتفاعا هي الأخرى خلال الفترة الممتدة من 2010-2018، فبعد أن ارتفعت من 2010 إلى 2012، حيث نمت خلال هذه الأخيرة بـ 20.58% مقارنة بسنة 2011 في حين تراجعت بعدها ولم تعاود الارتفاع إلا في سنة 2015 واستقرت نوعا ما خلال سنتي 2016 و2017، أما في سنة 2018 فقد سجلت أعلى قيمة، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول 3: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018. (الوحدة: مليار دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات العامة	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7282.7	7726.3

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2014 و2018، ص 163، من الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022

إنّ زيادة النفقات من شأنه أن يساهم في زيادة الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي وهو ما سينعكس إيجابا على المستوى العام للأسعار.

- **التضخم المستورد:** عندما تكون الدولة المصدرة للسلع والخدمات تعاني من تضخم فإن هذا الأخير سينتقل إلى الدول المستوردة، ومنه ارتفاع أسعار السلع محليا، كما ينشأ بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

- **سياسة تخفيض الواردات:** وذلك للحفاظ على المخزون الاستراتيجي للعملة الصعبة الذي تآكل بسبب ارتفاع الواردات إلى 60 مليار سنة 2014 وانخفاض حصيلة المحروقات، وهو ما أدى إلى اختفاء العديد من السلع وارتفاع الأسعار حتى فيما يتعلق بالسلع المنتجة محليا؛

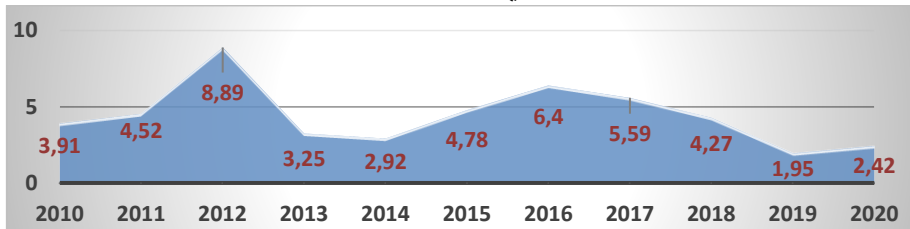
- **المضاربة وضعف تنظيم الأسواق:** حيث يتم الضغط من خلال المضاربة على الحكومة من أجل التراجع عن قراراتها المستحدثة والمضرة بالمصالح الخاصة بهم كالفوترة، ورقمنة السجل التجاري، ورخص الاستيراد، بالإضافة إلى سياسة الدعم الاجتماعي، حيث تعد الجزائر من الدول الأكثر دعما للأسعار والخدمات عالميا إذ يبلغ الدعم الاجتماعي أكثر من 20 % في الموازنات السنوية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز الذي يتم تمويله بزيادة الضرائب وتخفيض الدينار، بالرغم من أن الدعم لا يصل إلى المواطن البسيط ويساهم في الفساد والتبذير.

- **تخفيض قيمة العملة الوطنية:** أدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة التزاماتها الخارجية وارتفاع تكلفة إنتاجها وبالتالي زيادة الأسعار لا سيما أسعار المواد الواسعة الطلب، وبالتالي تدني القدرة الشرائية للمواطنين (كريمة جلطى، عبد الله بن منصور، 2020، صفحة 59).

أما عن النتائج التي خلفها الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار فيمكن ذكر أهمها في:

✓ **ارتفاع مستويات التضخم:** عانت الجزائر من الانعكاسات السلبية لظاهرة التضخم منذ الاستقلال، فحالة الركود التي عرفها الاقتصاد الجزائري دفعت بأصحاب القرار إلى الإسراع في انعاشه من خلال اتباع سياسة تموية تعتمد على الاقتراض الخارجي والإصدار النقدي، مما عجل بظهور آثار تضخمية ناتجة عن الفارق الكبير بين الإصدار النقدي والمعرض من السلع والخدمات (عادل مختاري، امحمد بن البار، 2021). ارتفع معدل التضخم في الجزائر من 2010 حتى 2012 حيث بلغ 8.89٪، وهي أعلى نسبة له خلال الفترة محل الدراسة، ثم أخذ في التراجع حتى 2015 التي عاود فيها الارتفاع من جديد حتى 2016، وبعدها تراجع من جديد حتى 2019 أين سجل أدنى نسبة له بـ 1.95٪، أما في 2020 فقد بلغت 2.42٪. ولتوضيح تطور معدلات التضخم ندرج الشكل الآتي:

الشكل 2: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.



المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على الموقع:

[https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL?locations=DZ,](https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL?locations=DZ)

consulté le 12-01-2022

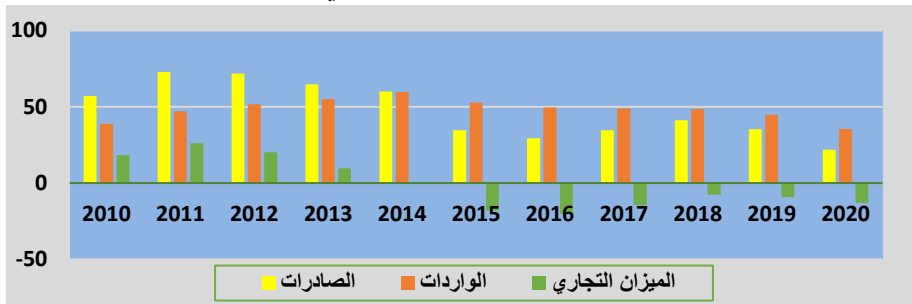
✓ **انهيار القدرة الشرائية لدى الجزائريين:** نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، والتي يتعين على الحكومة والجهات المسؤولة معالجتها تفاديا للمزيد من الانتكاسات على الصعيد الاجتماعي، لاسيما في ظل الظروف الصحية الراهنة.

3. تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2019-2020

بذلت السلطات الجزائرية منذ فترة طويلة جهودا كبيرة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني وتحريه من التبعية لقطاع واحد وهو القطاع النفطي، الذي ينعكس أثره المباشر على الميزان التجاري الجزائري لا سيما في جانب الصادرات مما يؤثر سلبا على رصيده خاصة مع إمكانية السلطات المحدودة في التخفيض من الواردات، ومن أجل تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري يجب دراسة تطور مؤشراتته إلى جانب تحليل مركباته السلعية.

1.3. تطور مؤشرات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2020

سجل الميزان التجاري الجزائري تطورا هاما خلال الفترة 2010-2020 من حيث نمو الواردات والصادرات وكذا من حيث رصيده الذي تباين من سنة لأخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك: الشكل 3: تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2020 * (مليار دولار أمريكي)



* معطيات سنة 2020 هي معطيات خاصة بالثلاثيات الثلاث الأولى.

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014 و2018، ص 166، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، ص 28، على الموقع الإلكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_52a.pdf, consulté le 12-01-

2022

إن تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2020 تستدعي تقسيم المرحلة حسب

رصيد الميزان التجاري حيث:

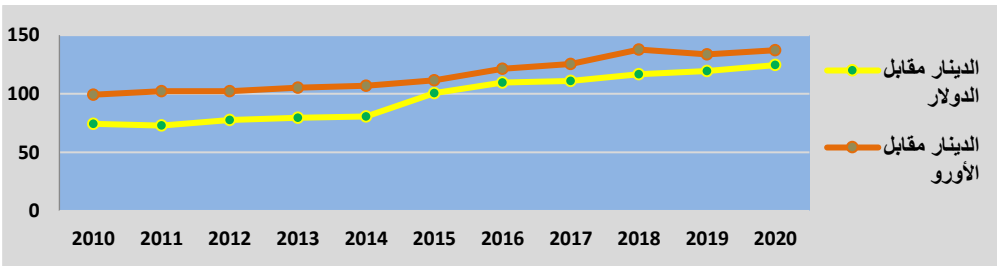
- سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا خلال الفترة 2010-2014 حيث اتخذ اتجاهها تصاعديا بين سنتي 2010 و 2011 بسبب انتعاش السوق البترولية والتي سمحت بزيادة قيمة الصادرات من 57091 مليار دولار إلى 72888 مليار دولار في الوقت التي اتجهت فيه الواردات إلى الزيادة في نفس الفترة وبلغ الفائض أكبر قيمة له سنة 2011 حيث حقق 25,961 مليار دولار، ولكن سرعان ما بدأ الفائض في الانخفاض التدريجي ابتداء من سنة 2012 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات التدريجية وارتفاع قيمة الواردات في نفس السنوات حتى وصل الفائض إلى أدنى قيمة له سنة 2014 والتي شهدت بداية تدهور أسعار البترول والتي انعكست بدورها على قيمة الصادرات.

- سجل الميزان التجاري عجزا متتاليا خلال الفترة 2015-2020 حيث وصل إلى أكبر قيمة له سنة 2016 بـ 20,126 مليار دولار والناتج عن تدهور قيمة الصادرات الناتجة عن انخفاض سعر البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 45 دولار، كما نلاحظ انتعاش قيمة الصادرات ابتداء من سنة 2017 بسبب الارتفاع النسبي لأسعار البترول. إن العجز المسجل خلال هذه الفترة تم تغطيته من احتياطي العملة الصعبة الأمر الذي استنزف جزءا كبيرا منها.

2.3. تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2010-2020

تستجيب الأسعار المحلية للتغير في سعر صرف العملة، وتكون الاستجابة أكثر نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية (عبد الكريم صديقي، محمد بن بوزيان، 2018). ومن أجل تحليل أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، ندرج الشكل الآتي:

الشكل 4: تطور سعر صرف الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 37 ورقم

52 من الموقعين الإلكترونيين:

- https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf, 12-01-2022
- https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_52a.pdf, 12-01-2022

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الدينار الجزائري قد شهد تدهورا تدريجيا في قيمته حيث انتقل من 74,40 دينار/دولار سنة 2010 إلى 80,56 دينار/دولار سنة 2014، إلا أن الانخفاض الكبير كان باننقاله إلى 100,46 دينار/دولار سنة 2015 عقب الأزمة النفطية، ليستمر بعدها الانخفاض حيث وصل إلى 124,45 دينار/الدولار في خلال سنة 2020.

ونفس الشيء بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل الأورو حيث سجل انخفاضا تدريجيا من 99,19 دينار/أورو سنة 2010 إلى 111,44 دينار/أورو سنة 2015 ليقفز بعدها إلى مستويات أدنى عما كان سابقا حيث وصل إلى 121,17 دينار/أورو سنة 2016 إلى 137,68 دينار/أورو سنة 2018 وهي أدنى قيمة له خلال هذه الفترة لينتعش قليلا سنة 2019 ليعاود بعدها النزول إلى مستوياته السابقة تقريبا حيث وصل إلى 137,11 دينار/أورو في سنة 2020.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر قد اتخذ قراراته بشأن تخفيض قيمة العملة الوطنية عدة مرات، إذ فقد الدينار الجزائري 9% في أكتوبر 2013، ونحو 11% من قيمته ما بين 2014 و2015، كما سجل انخفاضا بـ 25% ما بين 2013 و2015 (محمد هاني، أسامة بوشريط، خطاب الهروشي، 2018، صفحة 14). إلا أن سياسة تخفيض العملة تستخدم على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وإحلال الواردات، ويتوقف نجاح هذه السياسة على توافر مجموعة من الشروط نلخص أهمها فيما يلي (عبد المجيد قدي، 2005، صفحة 134، 135) :

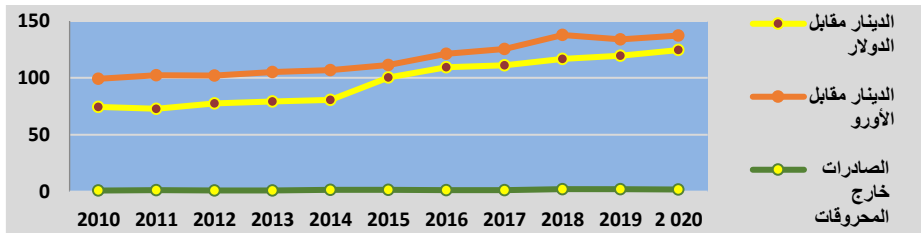
- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.
- يجب ألا يكون التدهور في الميزان التجاري كبيرا جدا.
- الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر والقاضي بأن يكون مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

3.3. انعكاس تخفيض سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2010

تعتمد التجارة الخارجية الجزائرية أساسا على عملتين دوليتين هما الأورو لتسوية غالبية الواردات والدولار الأمريكي لتسوية الصادرات، ما يجعل سعر الدينار الجزائري يؤثر على مداخيل الصادرات ومدفوعات الواردات، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة سعر صرف الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري.

الشكل 5: تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بتطور سعر صرف الدولار والأورو مقابل

الدينار الجزائري خلال الفترة 2020 - 2010

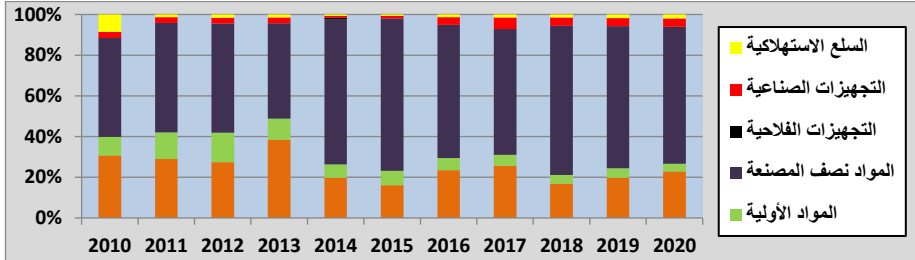


المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على مصادر الشكليين 3، 4

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه رغم انخفاض سعر صرف الدينار المتتالي مقابل الأورو والدولار إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تستجب لهذا الانخفاض حيث كان ارتفاع قيمتها بنسب قليلة شكلت نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات وهذا ما يدل على عدم مرونة الطلب العالمي على منتجات الجزائر حيث لم يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة، وهنا تظهر الإشكالية الأساسية هل الجهاز الإنتاجي الجزائري قادر على تغطية الاحتياجات الأساسية وتوفير الفائض لتصديره؟

وللتوضيح أكثر ندرج الشكل الموالي الذي يمثل تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسب خلال الفترة (2020 - 2010):

الشكل 6: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات بالنسب للفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014 و 2018، ص 166، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، ديسمبر 2020، على الموقع الإلكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_52a.pdf, consulté le 12-01-2022

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية متفاوتة حيث نلاحظ:

- **المواد نصف المصنعة:** وتتمثل أساسا في الزيوت ومشتقاتها والأمونياك وكما هو معروف فهي ترتبط بالمنتجات النفطية، وتسيطر صادرات المواد الأولية على التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات حيث كانت أقل نسبة سنة 2013 بحوالي 46,86%، أما في غالب الفترة فهي تفوق نسبة 60% وكانت أكبر نسبة لها 74,81% سنة 2015، وكما هو معروف فهي ترتبط بالمنتجات النفطية.

- **المواد الغذائية:** وتتمثل أساسا في التمر، وجاءت الصادرات للمواد الغذائية في المرتبة الثانية وكانت نسبتها غير مستقرة خلال فترة الدراسة حيث كانت أقل نسبة لها سنة 2015 وقدرت بـ 16,03% وهي تمثل ما قيمته 0,238 مليار دولار أم أكبر نسبة لها فكانت سنة 2013 بـ 38,48% أي حوالي 0,323 مليار دولار.

- **المواد الأولية:** سجلت أدنى نسبة لها سنة 2019 بحوالي 4,64% وهي تقابل 0,096 مليار دولار، أما أكبر نسبة لها فكانت سنة 2012 حيث سجلت نسبة تقدر بحوال 14,58%، وهي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بما يمتلكه الجزائر من ثروات كالفوسفات، الزنك، النحاس والكالسيوم وغيرها.

أما مساهمة التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية في الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي ضئيلة جدا حيث كانت أكبر نسبة للتجهيزات الصناعية هي 5,71% سنة 2017

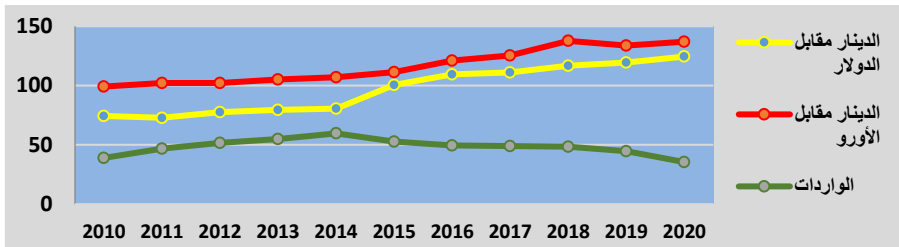
و 1,74% سنة 2019 بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية، في حين أن مساهمة التجهيزات الفلاحية تكاد تكون منعدمة.

من خلال ما سبق نجد أن قيمة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا بحيث أنها في أكبر قيمة لها والمقدرة بـ 2,218 مليار دولار أمريكي سنة 2018 لا تكفي حتى لتغطية واردات المواد الغذائية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

4.3. انعكاس تخفيض سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

يهدف قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري بصفة أساسية إلى كبح فاتورة الواردات التي باتت مرتفعة وذات انعكاس سلبي على رصيد الميزان التجاري لاسيما في الفترة التي انخفضت فيها الصادرات أيضا، والشكل الموالي يوضح تحركات قيمة الواردات مقارنة بسعر صرف الدينار الجزائري.

الشكل 7: تطور الواردات مقارنة بتطور سعر صرف الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2010 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا مصادر الشكليين 3، 4.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تحركات قيمة الواردات قد أخذت مسارين خلال الفترة 2010-2020، حيث:

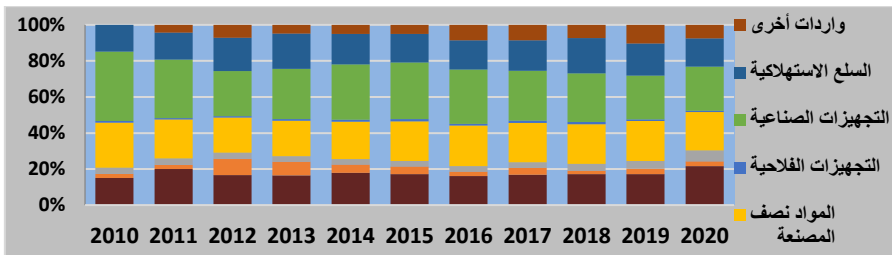
- ارتفعت قيمة الواردات من سنة 2010 إلى سنة 2014 حيث انتقلت من 38,885 مليار دولار إلى 59,996 مليار دولار وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة مما خلق علاقة عكسية بين سعر الصرف وقيمة الواردات وهو ما لا يتماشى مع النظرية التي تنص على وجود علاقة طردية تقتضي أن تخفيض قيمة العملة سيترتب عنه انخفاض في الواردات.

- انخفضت قيمة الواردات من سنة 2015 إلى سنة 2020 حيث انتقلت من 52,649 مليار دولار إلى 35,484 مليار دولار وهو ما يتماشى مع الجانب النظري ويدعم وجود علاقة طردية بين تخفيض سعر الصرف وقيمة الواردات، وتكون هذه العلاقة صحيحة إن لم تتدخل عوامل أخرى من شأنها

تخفيض قيمة الواردات كالتي اتخذتها السلطات والمتمثلة في مراجعة سياسة الاستيراد ابتداء من المرسوم التنفيذي رقم 14-219 المؤرخ في 11 أوت 2014 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 10-89 الذي يحدد أساليب متابعة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية ومن خلال تحديد قائمة للسلع الممنوعة والتي تشمل سلعاً كالمالية وأخرى غذائية وكهرومنزلية وسيارات سياحية... إلخ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية) .

- إن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي للاستجابة للارتفاع في الطلب.
ولتوضيح ذلك أكثر ندرج الشكل الموالي الذي يلخص تطور التركيبة السلعية للواردات بالنسب خلال الفترة 2010-2020.

الشكل 8: تطور التركيبة السلعية للواردات بالنسب خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014 و 2018، ص 166، على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، ديسمبر 2020، على الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_52a.pdf, consulté le 12-01-2022

يوضح الشكل أعلاه التركيبة السلعية لواردات الجزائر والتي تبين سيطرة كل من التجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنعة والمواد الغذائية وكذلك السلع الاستهلاكية غير الغذائية على الواردات حيث:

- **التجهيزات الصناعية:** سيطرت التجهيزات الصناعية والتي تضم وسائل نقل الأشخاص والبضائع، معدات الأشغال العمومية، الأنابيب وغيرها على أكبر نسبة من الواردات وذلك لضرورتها في دعم تنشيط القطاع الصناعي وبلغت أكبر نسبة لها 38,6% سنة 2010 بمبلغ قدر ب 14.69 مليار دولار

وتأرجحت هذه النسبة خلال سنوات الدراسة ووصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2019 حيث مثلت حوالي 24,3% من إجمالي الواردات.

- **المواد نصف المصنعة:** احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الواردات وبلغت أعلى نسبة لها سنة 2010 بـ 25% لتتخفص هذه النسبة تدريجيا وصولا إلى 20,8% سنة 2014 لتعاود الارتفاع بعدها تدريجيا حيث فاقت 22% سنتي 2018 و2019.

- **المواد الغذائية:** سجلت نسبة المواد الغذائية أكبر قيمة لها سنة 2020 بسبب زيادة الطلب على السلع الغذائية كنتيجة لتقشي أزمة كوفيد 19 حيث قدرت بحوالي 21,7% من إجمالي الواردات وهي أكبر نسبة بعد نسبة 2011 والتي بلغت حوالي 20% والتي عكست ميل الدولة القوي نحو الاستيراد في هذا المجال، حيث أدت الصدمة على أسعار المواد الأساسية في بداية سنة 2011 بالسلطات العمومية إلى أخذ تدابير تهدف إلى ضمان الوفرة المتزايدة لهذه المواد في الأسواق المحلية (<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>) ، أما في باقي السنوات فكانت النسبة 16 و 18%، وتحليل تركيبة السلع الغذائية المستوردة نجد أنها تتمثل في بودة الحليب، الحبوب الجافة، والقمح خاصة اللين والسكر والقهوة وغيرها والتي يلقي جزءا كبيرا منها الدعم لتجنب ارتفاع أسعارها كونها واسعة الاستهلاك.

- **المواد الاستهلاكية غير الغذائية:** وتضم السيارات السياحية، لوازم السيارات، الأدوية، التجهيزات الكهربائية، وبدأت واردات هذه المواد ترتفع بداية من سنة 2012 حيث شكلت ما نسبته 18,4% من إجمالي الواردات لترتفع في السنة الموالية إلى 19,4%، خاصة مع توفير القروض الاستهلاكية التي أتاحت إمكانية الحصول عليها لتتخفص فيما بعد تدريجيا حيث وصلت إلى 15,8% سنة 2015 نتيجة انخفاض كل من الواردات من السيارات السياحية وبدرجة أقل الواردات من الأدوية وذلك عقب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات (<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>) .

وبصفة عامة يمكن القول أن الجزائر تتحمل فاتورة كبيرة للمواد الاستهلاكية يصعب تخفيضها لاسيما مع التوسع النسبي في الاستهلاك بسبب النمو الديمغرافي الذي تشهده الدولة، لذا فإن تخفيض سعر العملة سينعكس سلبا على أسعار المنتجات المستوردة مما سينعكس سلبا على المستوى العام للأسعار ويؤدي إلى ارتفاعه وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للمواطنين.

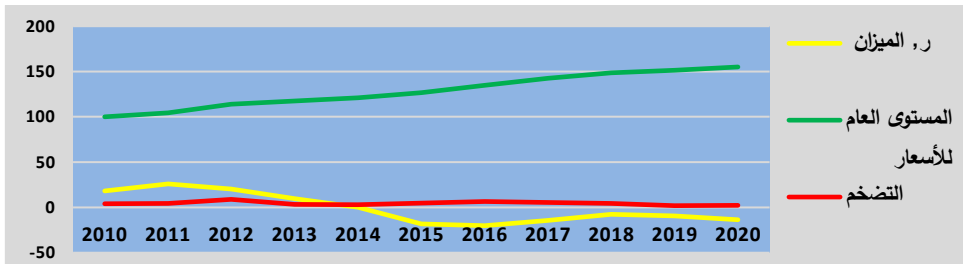
4. علاقة الميزان التجاري بارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر:

حتى يتم الوقوف على هذه العلاقة لابد من التطرق الى كل من:

1.4. علاقة رصيد الميزان التجاري بالمستوى العام للأسعار والتضخم:

ان الكشف عن علاقة رصيد الميزان التجاري بالمستوى العام للأسعار والتضخم في الجزائر، يفرض علينا ادراج الشكل رقم 10 والذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري مقارنة بالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2020-2010.

الشكل 9: تطور رصيد الميزان التجاري مقارنة بالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2020-2010.



المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على مصادر الأشكال 1، 2، 3

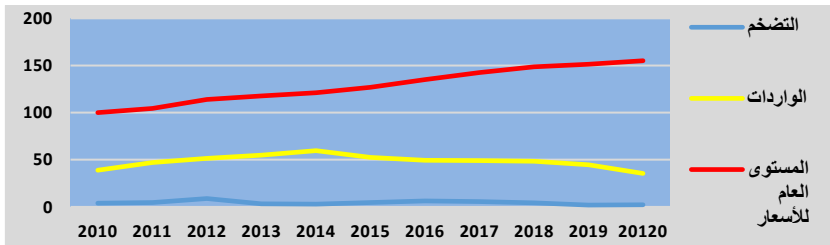
من الشكل أعلاه نلاحظ أنّ أكبر العجوزات التي شهدتها رصيد الميزان التجاري، قد تزامنت مع تسجيل المستوى العام للأسعار لارتفاع كبير في نسبه، ومنه تسجيل معدلات مرتفعة في درجات التضخم، فمثلا في سنة 2012 تراجع فائض الميزان التجاري بنسبة 22.32% مقارنة بسنة 2011، وقابل هذا ارتفاع في المستوى العام للأسعار من 104.52% سنة 2011 الى 113.82% سنة 2021، كما تم تسجيل أعلى درجة تضخم بهذه السنة والتي قدرت بـ 8.89%، أما في سنة 2015 فكان الميزان التجاري قد سجل أكبر عجز له، في حين سجل معدل التضخم ثاني أعلى درجة له والتي بلغت 6.40% وذلك خلال فترة الدراسة ككل، ويعود تفسير ذلك الى أن العلاقة بين الصادرات والواردات في الجزائر هي علاقة تأثير متبادل بمعنى إذا زادت الصادرات أدى ذلك الى التوسع في الواردات، أما في حالة تراجع الصادرات فإن ذلك يؤدي هو الآخر الى تراجع الواردات بفعل تدخل الحكومة للتحكم في حجمها عن طريق فرض قيود على الاستيراد وهذا ما يؤدي الى تراجع معدلات التضخم أيضا.

2.4. علاقة الواردات بالمستوى العام للأسعار والتضخم:

لتوضيح هذه العلاقة ندرج الشكل رقم 11 والذي يوضح تطور الواردات مقارنة بالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، حيث بالنظر الى هذا الشكل نجد أنه من 2010 وحتى 2012 كلما ارتفع حجم الواردات أدى ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر وذلك راجع أساسا الى قناة التضخم المستورد الذي ينجم بفعل ارتفاع أسعار المنتجات بالأسواق العالمية، فارتفاع أسعار الواردات يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار خاصة في ظل محدودية الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أنّ استمرار ارتفاع حجم الواردات خلال سنتي 2013 و2014 قابله انخفاض في معدلات التضخم ويفسر ذلك أن معدلات التضخم في الجزائر تتأثر في الأجل القصير فقط بحجم الواردات، أما في المدى الطويل فتتأثر بعوامل أخرى كسعر الصرف والمعرض النقدي... الخ.

الشكل 10: تطور الواردات مقارنة بالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال

الفترة (2010 - 2020)



المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على الجداول رقم: 01، 04، 05.

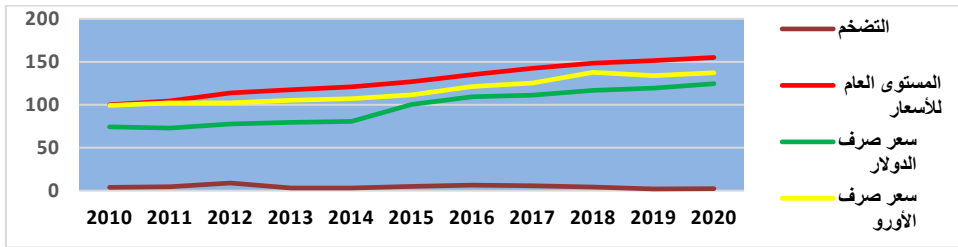
فحسب صندوق النقد الدولي فان معدلات التضخم في الجزائر تتأثر في الأجل القصير بشكل كبير بالتقلبات الموسمية في مستويات الإنتاج الزراعي نتيجة التغيرات المناخية كما أنها تتأثر كذلك بحجم الواردات والتغيرات في مستويات المعرض النقدي، بينما تتأثر في الأجل الطويل بتضخم الشركاء التجاريين والتغيرات في أسعار الصرف إضافة الى المعرض النقدي (جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، 2020، صفحة 189) .

3.4. علاقة سعر صرف الأورو والدولار مقابل الدينار بالمستوى العام للأسعار والتضخم:

يتحدد سعر العملة وفقا للقوة الشرائية لها في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، وعليه فإن مؤشر أسعار الاستهلاك يعكس تطور قيمة العملة في الداخل وسعر الصرف الرسمي يعكس

تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجي فهما وجهان لعملة واحدة (عبد المجيد عبود، مبارك بن زايد، 2018، صفحة 277) . وفيما يلي ندرج شكلا توضيحا للوقوف صحة ما سبق:

الشكل 11: تطور سعر صرف الدينار مقارنة بالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على مصادر الأشكال 1، 2، 4.

وعليه فالشكل رقم 11 يوضح أنه كلما انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل عمليتي الأورو والدولار فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يوضحه الشكل السابق، كما أن ارتفاع هذا الأخير سينعكس سلبيا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

5. الخاتمة:

باعتبار الاقتصاد الجزائري ذو طبيعة ريعية، فإن طبيعته هذه جعلت من كل مؤشرات الاقتصادية الكلية مرهونة بشكل كامل بالتغيرات التي تطرأ على سعر النفط، ولذلك فانخفاض هذا الأخير من شأنه أن ينعكس سلبا على الصادرات فيزداد عجز الميزان التجاري، وتلجأ الدولة الى تحفيض قيمة العملة الوطنية لتقليل فاتورة الواردات، وينجر عن ذلك ارتفاع في أسعار السلع المستوردة ومنه ارتفاع معدلات التضخم، كما يؤدي تراجع سعر النفط الى ضعف الاحتياطات الأجنبية وتدهور القوة الشرائية للمواطن الجزائري بفعل انخفاض قيمة الدينار الجزائري ، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار .

وانطلاقا مما سبق تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- اتسم معدل التضخم في الجزائر بالتذبذب خلال الفترة 2010-2020 أي تراوح ما بين ارتفاع وانخفاض بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة وسجل أعلى مستوى له في 2012 بـ 8.89%.

- تعود الحركة التنازلية لواردات الجزائر منذ سنة 2015 للتقييد الذي فرضته الدولة على الواردات من خلال ضبط قائمة ما يتم استيراده من الخارج، وهو ما أدى الى تراجع عجز الميزان التجاري، وكذا تراجع معدلات التضخم لاسيما بعد سنة 2016.
 - أنّ ارتفاع التضخم هو نتيجة حتمية لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات وضعف منافسة الإنتاج المحلي، وهذا ما يجعل من سعر صرف الدينار العامل المؤثر في مستويات التضخم بالجزائر على المدى الطويل.
 - أنّ تغير المستوى العام للأسعار والتضخم في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحدث في هيكل الميزان التجاري، فقد يتأثران ارتفاعا إذا ما ازداد حجم الواردات وذلك عن طريق قناة التضخم المستورد، كما أنّ ازدياد الصادرات قد تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم، فنتيجة لازدياد الاحتياطات الأجنبية، تلجأ الحكومة الى التوسع في الإصدار النقدي، والطلب الداخلي وهو ما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الا أنّ هذا التفسير يصلح فقط للمدى القصير.
 - أما الاقتراحات فيمكن تلخيص أهمها في:
 - العمل على تشجيع المنتج المحلي وإحلاله محل الواردات، حتى يتم ترشيد استخدام الاحتياطات الأجنبية وعدم تبذيرها في تسديد فواتير الاستيراد للسلع الكمالية، وعدم الاعتماد الدائم على تقنية تخفيض العملة والتي انعكاساتها وخيمة على القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تراجع أجره الحقيقي.
 - تجنب الإصدار النقدي غير المبرر وعدم الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي، والتوجه نحو البحث عن أساليب ناجعة لرفع حجم الإيرادات واستخدامها في تغطية النفقات المتزايدة.
6. المراجع:

- أسامة كامل، عبد الغني حامد، (2006): النقود والبنوك، دون طبعة، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص 195.
- عبد اللطيف مصيطفي، محمد زرقون، عبد القادر مراد، (2014): قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 74-2012، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 58.
- سليمان بوفاسة، (2018): أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 222.
- رانيا الشيخ طه، (2021): التضخم، آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (18)، صندوق النقد العربي، ص ص 15، 16.

هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، (2019): أثر سياسة التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، جامعة أمين العقال، تمنراست، ص 341.
الأمر رقم 10-04، الصادر في 16 أوت 2010 والمعدل للأمر رقم 11/03، من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ord1004_ar.pdf, consulté le 12-01-2022

أحمد قرطي، (2021): هذه أسباب انخفاض القدرة الشرائية لدى الجزائريين، من الموقع:
<https://www.echoroukonline.com/>, consulté le 12-01-2022

القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 11/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، ص 4.

جريدة القدس العربي، (2019): الجزائر تتخلى نهائيا عن طبع العملة المحلية لتمويل الاقتصاد، من الموقع:
<https://www.alquds.co.uk/>, consulté le 12-01-2022

أنفال نسيب، (2019): التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 24.
كريمة جلطي، عبد الله بن منصور، (2020): أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران، ص 59.
عادل مختاري، امحمد بن البار، (2021): قياس أثر عدم تماثل اصلاحات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2019) باستخدام منهجية NARDL، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، (العدد 01)، ص 19.

عبد الكريم صديقي، محمد بن بوزيان، (2018): دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر (2014-2017)، اليوم الدراسي حول التمويل غير التقليدي مع أو ضد: تحليل نظري، تجارب الدول النامية وواقعه في الجزائر، المنعقد يوم 25 أبريل 2018، جامعة عبد الرحمن بن باديس، مستغانم، الجزائر.
محمد هاني، أسامة بوشريط، خطاب الهروشي (2018): العجز الموازي وإشكالية التمويل غير التقليدي في الجزائر - دراسة تحليلية نظرية لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في قانون المالية 2018-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، ص 14.

عبد المجيد قدي، (2005): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص-ص 134-135.

وزارة التجارة وترقية الصادرات، النصوص القانونية، على الموقع:

<https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation>, consulté le 12-01-2022

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 01 فيفري 2018.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادر في 23 ماي 2018.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر في 26 سبتمبر 2018.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 27 جانفي 2019.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادر في 17 أبريل 2019.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص70، تاريخ الاطلاع: 2021/11/3، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص62، تاريخ الاطلاع: 2021/11/3، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulté le 12-01-2022

جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، (2020): اختبار سعر صرف الدينار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 189.

عبد المجيد عبود، مبارك بن زايد، (2018): اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة 1990/1 الى 2017/06، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 07، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 277.